

قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٢١

بإنشاء البوابة المصرية للعمرمة

وتنفيذ الشركات السياحية رحلات العمرة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة (١) :

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين

قرین كل منها :

البوابة : البوابة المصرية للعمرمة .

الوزير المختص : الوزير المختص بشئون السياحة .

الوزارة المختصة : الوزارة المختصة بشئون السياحة .

الغرفة المختصة : غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة .

الشركات السياحية : الشركات المرخص لها بزاولة النشاط السياحي .

الكود التعريفي : رقم مسلسل يقرأ بواسطة الحاسوب الآلى يمنح للمعتمر من خلال البوابة .

مادة (٢) :

مع مراعاة القواعد المعمول بها في المملكة العربية السعودية في شأن منح التأشيرات

التي تسمح بأداء مناسك العمرة ، تسري أحكام هذا القانون على طالبى الحصول على التأشيرات

التي تسمح بأداء العمرة باستثناء التأشيرات الآتية :

١ - تأشيرة الزيارة (العائلية - التجارية - رجال الأعمال - المؤتمرات - المرور) .

٢ - التأشيرات المنوحة لحاملى جوازات السفر الرسمية بأنواعها (دبلوماسية - خاصة - مهمة) ،

والتأشيرات المنوحة للوفود الرسمية .

٣ - تأشيرة الإقامة .

مادة (٣) :

تنشأ بالوزارة المختصة بوابة إلكترونية تسمى البوابة المصرية للعمره ، تتولى الوزارة المختصة إدارتها والإشراف عليها ورقابتها .

وتحل البوابة محل بوابة العمرة المصرية المنشأة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٠١٩ ، وتتولى إليها كافة أصولها وموجدها وحقوقها وتحمل جميع التزاماتها .

مادة (٤) :

تكون آلية عمل البوابة وفقاً للقواعد والإجراءات المبينة على الترتيب الآتي :

١ - تتولى الغرفة المختصة تسجيل الشركات السياحية ، وكذا الشركات والمؤسسات والوكلاء السعوديون على البوابة .

٢ - توثق العقود البرمية بين الشركات السياحية والوكلاء السعوديين وفقاً للقواعد المعمول بها في المملكة العربية السعودية إلكترونياً على البوابة ، وذلك بعد التنسيق مع الغرفة المختصة .

٣ - تمنح الوزارة المختصة الشركات السياحية اسم مستخدم وكلمة مرور للبوابة .

٤ - تلتزم الشركات السياحية بوضع برامج العمرة التي تنظمها ، وتحميلها على البوابة موضحاً بها أسماء المعتمرين المسافرين من خلالها ، والرقم القومي لكل منهم .

٥ - تمنح الوزارة المختصة الشركات السياحية الكود التعريفي الخاص بكل معتمر ، وذلك بعد التنسيق مع الغرفة المختصة والجهات المعنية .

٦ - ترسل الوزارة المختصة بعد إصدار الكود التعريفي أسماء المعتمرين إلى شركات الطيران أو النقل البري أو البحري ؛ بحسب الأحوال ، لإصدار تذكرة السفر لهم .

٧ - تقوم البوابة بربط الكود التعريفي الخاص بكل معتمر آلياً مع الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية ، لإرساله إلكترونياً لأقسام الجوازات بنافذ الجمهورية .

مادة (٥) :

لا يجوز تنفيذ رحلات العمرة إلا من خلال الشركات السياحية المرخص لها بمزاولة النشاط وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية دون غيرها .
ويصدر بالقواعد والإجراءات المنظمة لتنفيذ الرحلات المشار إليها بالفقرة السابقة سنوياً قرار من الوزير المختص بالتنسيق مع الغرفة المختصة .

مادة (٦) :

تلتزم الشركات السياحية بسداد تأمين مؤقت عن رحلات العمرة التي تنظمها ،
ويصدر بتحديد قيمته وقواعد حسابه واسترداده قرار من الوزير المختص بعدأخذ رأي
الغرفة المختصة .

ويحصل التأمين المؤقت المشار إليه بالفقرة السابقة نقداً أو بآية وسيلة من الوسائل
المخصوص عليها بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر بالقانون

رقم ١٨ لسنة ١٩٤٣

مادة (٧) :

تلتزم شركات الطيران أو النقل البري أو البحري ، بحسب الأحوال ، بمطابقة البيانات الخاصة
لكل معتمر مع البيانات المسجلة لدى البوابة قبل مغادرة المعتمر منفذ الجمهورية .

مادة (٨) :

تتولى الإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية التحقق عن طريق
البوابة وفقاً للإجراءات المخصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون من صحة صدور
كود تعريفى خاص بكل معتمر ، وفي حالة عدم ظهور الكود التعريفى على النظام
الإلكترونى بالمنافذ الجوية أو البرية أو البحري أو عدم صحته تتولى مكاتب الوزارة المختصة
بهذه المنافذ اتخاذ الإجراءات المقررة بالمادة المذكورة أو إبلاغ جهات التحقيق
بحسب الأحوال .

مادة (٩) :

يصدر الوزير المختص قراراً بتحديد فئات الرسوم المقررة على الشركات السياحية ، وذلك على النحو الآتي :

- ١ - رسم اعتماد أو تصديق عقود الشركات السياحية إلكترونياً مع الوكلاء السعوديين على البوابة بما لا يجاوز (٥٠٠٠) جنيه .
- ٢ - رسم إصدار اسم مستخدم وكلمة مرور للبوابة بما لا يجاوز (١٠٠٠) جنيه .
- ٣ - رسم استخراج شهادة خاصة ببيانات الشركة السياحية على البوابة بما لا يجاوز (١٠٠٠) جنيه .

وتحصل الرسوم المشار إليها بالفقرة السابقة نقداً أو بآية وسيلة من الوسائل المنصوص عليها بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي المشار إليها .

مادة (١٠) :

للوزير المختص بقرار مسبب إيقاف نشاط الشركة السياحية كلياً أو جزئياً عن ممارسة نشاط العمرة لمدة لا تجاوز سنة في حالة مخالفه القواعد والإجراءات المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة (٥) من هذا القانون ، وفي حالة تكرار المخالفه يلغى ترخيص الشركة السياحية .

مادة (١١) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ، يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد (١٢، ١٣، ١٤) من هذا القانون بالعقوبات المقررة فيها .

مادة (١٢) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن خسمائة ألف جنيه ولا تزيد على مليوني جنيه كل من نفذ رحلات أداء مناسك العمرة بالمخالفة لأحكام البند (٤) من المادة (٤) من هذا القانون . وفي حالة العود يضاعف الحدان الأدنى والأقصى للغرامة .

مادة (١٣) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تزيد على ثلاثة ملايين جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

١ - نفذ رحلات العمارة بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من المادة (٥) من هذا القانون .

٢ - مخالفة أحكام المادة (٧) من هذا القانون .

وفي حالة العود يضاعف الحدان الأدنى والأقصى للغرامة .

مادة (١٤) :

يعاقب بالحبس كل من زور بنفسه أو بواسطة غيره الكود التعريفى المنصوص عليه فى هذا القانون .

مادة (١٥) :

مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين ، يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتبارى بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها ، وكان إخلاله بالواجبات التى تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم فى وقوع الجريمة .

ويكون الشخص الاعتبارى مسؤولاً بالتضامن مع المحكوم عليه عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية .

مادة (١٦) :

تؤول حصيلة الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون إلى موازنة الوزارة المختصة بشئون السياحة ، وتوزع مناصفة فيما بين وزارة المالية وصندوق السياحة المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ٢٠٠٥ وذلك بهدف دعم وتمويل الأنشطة التى تعمل على تنمية السياحة ، وتطوير الخدمات والمناطق السياحية .

مادة (١٧) :

يُنشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذى القعدة سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق ١٦ يونيو سنة ٢٠٢١ م)